البعد السياسي لظاهرة العنف

الأستاذ ياسر الزعاترة

نشر في كتاب

ظاهرة التطرف والعنف..

من مواجهة الآثار إلى دراسة الأسباب

(سلسلة مشروعات ثقافية)

مركز البحوث والدراسات

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، الطبعة الأولى محرم 1428هـ موافق يناير 2007م

أعيد نشره إلكترونيا في رمضان 1439 / مايو 2018

البعد السياسي لظاهرة العنف

الأستاذ ياسر الزعاترة (*)

مارس رسول الله، عليه الصلاة والسلام، جميع أشكال التكتيك السياسي في إطار جهاده الكفار، إذ قاتل وهادن وصالح وتحالف ثم نبذ العهد عندما انتفت شروطه، وهكذا لم يكن الجهاد ممارسة عمياء لا تلتفت إلى المصالح والمفاسد ولا إلى ظروف الزمان والمكان، بل سياسة تقوم على تقدير بالغ الدقة للموقف العام على مختلف الأصعدة.

حين يتحدث الباحث عن البعد السياسي لظاهرة ما، فكأنما يشير إلى بعد عادي أو ثانوي أو ربما أساسي لظاهرة لها أبعاد أخرى كثيرة أو عديدة، وهو ما ينطبق على ظاهرة العنف لو كان يعني شيئاً آخر غير العنف بمعناه المتداول في الأوساط الرسمية والشعبية على مستوى العالم هذه الأيام، كأن يكون المعني هو العنف بين طلاب المدارس، أو عنف المراهقين والمنحرفين في المناطق المهمشة في ضواحي المدن، أو عنف الأزواج ضد زوجاتهم والعكس، أو حتى عنف بعض ربات البيوت ضد الخادمات كما في الدول التي يتوفر فيها هذا اللون من العمالة.

أما ظاهرة العنف بمعناها المتداول هذه الأيام فهي ظاهرة سياسية بامتياز، وحين

(*) باحث وكاتب صحفي.. (الأردن).

تحضر الأبعاد الأخرى فيها ففي سياق أقل أهمية بكثير من البعد السياسي. ينطبق ذلك على الأبعاد الفكرية أو الدينية والاقتصادية والاجتماعية، من دون أن يقلل ذلك من أهمية تلك الأبعاد، لاسيما حين يكون الهدف هو البحث عن وسائل فاعلة لمعالجة الجوانب السلبية من تلك الظاهرة.

نقول ذلك أيضاً لأنه حتى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، بل وحتى الفكرية هي في كثير من الأحيان نتاج الحراك السياسي، فالسياسة هي المحرك الأكبر للواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي يستجلب العنف، كما أن الأفكار ونموها وانتشارها هي غالباً نتاج معطيات موضوعية ذات صلة بالسياسة وما تفرضه من وقائع على الأرض.

ينبغي أن نشير ابتداءً إلى أن العنف الذي نعنيه هنا هو ذلك الذي يتحرك على قاعدة سياسية، بصرف النظر عن هوية تلك القاعدة وصوابية رؤيتها أو بوصلتها، وبصرف النظر عما إذا كان نتاج مبادرات فردية أم بفعل مجموعات منظمة ومدعومة من هنا أو هناك.

لو شئنا صوغ نوع من الفرز لألوان العنف التي تعنينا هنا لكان بوسعنا وضع جملة من التصنيفات على أسس مختلفة، لكننا سنكتفي بتصنيف واحد يساعد في البحث عن الأسباب والدوافع والأهداف، وصولاً إلى البحث عن الآفاق المستقبلية.

لو أمعنا النظر في دوائر العنف التي تعنينا وتعني الناس هذه الأيام، وبخاصة في المنطقة العربية والإسلامية، لعثرنا على نوعين أساسين تتفرع عنهما أنواع عديدة. أما النوعان الرئيسان فهما: العنف الداخلي والعنف الخارجي.

في العنف الداخلي، هناك:

– العنـف الموجـه ضـد الاحـتلال، ويتفـرع عنـه العنـف الموجـه ضـد مـن يصـنفون بوصفهم متعاونين مع الاحتلال.

– العنف الموجه ضد السلطة السياسية، أو الدولة بمفهومها الحديث.

أما العنف الخارجي فيتفرع عنه أنواع أيضاً:

– العنـف الموجـه ضـد العـدو في عقـر داره، ويتفـرع عنـه العنـف الموجـه لأهـداف عسكرية والآخر الموجه لأهداف مدنية.

– العنف الموجه ضد أهداف خارجية لعدو محتل أو يمارس العدوان بشكل من الأشكال على الطرف الممارس للعنف، أقله من وجهة نظر هذا الأخير.

– العنف الموجه ضد أهداف للعدو أو رموز تنتسب إليه في بلاد المسلمين.

– الغطاء الأيديولوجي:

يرى كثيرون أن الأصولية الإســلامية هي التي تنتج العنف السائد في هذه الأيام في مناطق كثيرة أكثر من السياسة أو الظروف الموضوعية على الأرض، وهو أمر تنفيه المعطيات الواقعية في الماضي والحاضر، بدليل أنه ما من أيديولوجيا إلا وكان لها عنفها الخاص المنبثق عنها حين توفرت ظروفه الموضوعية. ينطبق ذلك على الفكر اليساري وعلــى الأديان المســيحية واليهوديــة والهندوســية، إلى غــير ذلــك. والخلاصــة أن الأيديولوجيا لا تصنع الظروف الموضوعية للعنف، لكنها تستثمر أو تستغل من قبل ممارســيه في ســياق تعميق حالة الرفض والثــورة وصــولاً إلى تبرير أعمال العنف. أما التفسير المتشـدد أو المتطـرف الـذي يـبرر العنـف في الأيـديولوجيا فهـو حاضـر علـى الدوام، إذ ما من دين أو فكر إلا ولمبررات العنف فيه مساحة يمكن أن تتحول إلى

ممارسة حيت تتوفر ظروفها الموضوعية.

الفتـــاوى المتطرفــة، إذا جــاز التعبــير، كانـت وســتبقى متـوفرة، ومـن دون تـوفر ظـروف موضـوعية، هـي في الغالـب سياسـية أو نتـاج السياسـة، قـادرة علـى تحويلهـا إلى واقـع، فستبقى حبيسـة الأدراج أو الكتـب، بـل إن بوسـع بعضـهم أن يتبناهـا، بـل ويـروج لهـا مـن دون أن يتمكـن مـن تحويلهـا إلى واقـع؛ بسـبب غيـاب الظروف الموضوعية.

- مشروعية العنف ولا مشروعيته؟

يحيلنـا سـؤال الأيـديولوجيا إلى قضـية المشـروعية وتوفرهـا في بعـض ميـادين العنـف، مقابـل غيابهـا في أحيـان أخـرى، ونشـير ابتـداءً إلى أن المشـروعية لا تختلـف مـن حيـث الجـوهر عـن قضـية الفتـوى والأفكـار، لأن المشـروعية قـد تتـوفر مـن دون أن تـؤدي إلى تفجير العنف، كما يمكن للعنف أن ينفجر في ظل غيابها.

ليست هذه السطور بحثاً في مدى مشروعية هذا الفعل أو ذاك أو لامشروعيته، لكن ذلك لا يحول دون القول: إن مشــروعية بعض أشــكال العنف، الذي هو الجهاد بحسب المصطلح الشرعي، أو المقاومة بحسب المصطلح السائد، قد تتوفر في كثير من الأحيان، ولا قيمة لحديث بعضهم عن اللاعنف كمنهج إسلامي في عالم يقوم على العنف، حتى وهو يبيع أســمى شعارات العــدالة وحقوق الإنســان. نــعم لا قيمة لحديث بعضهم عن اللاعنف خارج سياق العلاقات الإســـلامية الداخلية (قصة ابني آدم تتحدث عن أخوين لا عن عدوين)، اللهم إلا إذا كان بوسعهم التنكر لسيرة المصطفى ﷺ في القتال، ومعها ذلك الحشد الهائل من النصوص المتعلقة بالجهاد ورد العدوان مثل قوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ

لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ (الحج:39-40)، بل إن أشكالاً من العنف قد شرعت حتى في العلاقات الداخلية بين المسلمين. ألم يأذن الله عز وجل بقتال الطائفة الباغية في حال رفضت الإصلاح بينها وبين طائفة أخرى من المؤمنين اقتتلت معها؟

بل إن جدل العنف في العلاقات الداخلية بين الناس والسلطات الحاكمة لم يحسم بين المسلمين في يوم من الأيام، أعني مسألة الخروج على الحاكم الظالم أو الكافر أو الفاسق، بحسب التصنيف المتبنى، وهي مسألة ما تزال موضع خلاف يملك كل طرف دليله القوي بشأنها، ويكفي أن يستدل المجيزون بواقعة الحسين، ﷺ، وبواقعة تأييد الإمامين أبي حنيفة ومالك، رحمهما الله، لخروج مُحَمَّد (النفس الزكية) وأخيه إبراهيم بن الحسن على أبي جعفر المنصور، فضلاً عن نصوص أخرى من الكتاب والسنة ليس هذا مجال الخوض فيها، يكفي ذلك كي يكون لكلامهم وزن منطقي.

والحال أن ميل الحركات الإسلامية في العقود الأخيرة إلى رفض مبدأ الخروج المسلح على الأنظمة، إنما تم على ذات القاعدة التي أنتجت رأي العلماء الأقدمين ممثلة في مبدأ «درء المفاسد مقدم على جلب المصالح»، أو أنه إذا ترتب على إنكار المنكر منكر أكبر منه فالأصل عدم الإنكار، والنتيجة أن الموقف هو نتاج قراءة الواقع وليس النصوص المتعلقة بالحِل والحرمة، وحتى لو قيل إن بعض الجماعات الإسلامية التي مارست العنف قد أجرت مراجعات لفكرها على هذا الصعيد وتبين لها عدم الجواز، فإن آخرين سيظلون متشبثين بالرأي الآخر، ما يعني أن الموقف الأول هو الأفضل، مع العلم أن وضعاً ما قد ينشأ هنا أو هناك ربما دفع إلى تبني الرأي الآخر.

نشير إلى ذلك كله حتى نخرج المسألة من دائرة الجواز وعدم الجواز إلى دائرة المدافعة الطبيعية، التي تأخذ في الاعتبار مصلحة البلاد والعباد، لأن تركها في الدائرة المشار إليها سيؤدي إلى أن يأخذ كل أحد قانون الخروج بيده، معتبراً ما يفعل جهاداً في سبيل الله.

واللافت أن قراءة السيرة النبوية في ضوء النصوص القرآنية إنما تؤكد أن الجهاد لا يؤخذ في إطار من الجواز وعدم الجواز، وإنما في إطار المصالح العليا للإسلام والمسلمين ومعادلات ميزان القوى ومتغيراتها. وقد مارس رسول الله، عليه الصلاة والسلام، جميع أشكال التكتيك السياسي في إطار جهاده الكفار، إذ قاتل وهادن وصالح وتحالف ثم نبذ العهد عندما انتفت شروطه، وهكذا لم يكن الجهاد ممارسة عمياء لا تلتفت إلى المصالح والمفاسد ولا إلى ظروف الزمان والمكان، بل سياسة تقوم على تقدير بالغ الدقة للموقف العام على مختلف الأصعدة.

- الفضاء الشعبي لاندلاع العنف وتواصله:

حين نتحدث عن العنف، بمعناه السياسي الذي يعتبر ظاهرة تستحق الدراسة والمتابعة، فإن اندلاعه لا بد أن يأتي نتاج ظروف موضوعية، وكذلك الحال فيما يخص استمراره، ولعل البعد الأهم هنا هو ذلك المتعلق بتوفر الفضاء الشعبي الذي يطلب العنف ويدعمه، إذ ما من ثورة أو عنف يمكن أن يندلع أو يتواصل من دون فضاء شعبي، وإذا حدث أن اندلع عنف هامشي هنا أو هناك، فإن استمراره لن يكون ممكناً من دون توفر الحاضنة الشعبية، فضلاً عن الدعم الخارجي، مع أن غياب هذا البعد الأخير لن يحول دون العنف في حال كان موجهاً ضد الدولة.

في سياق قراءة ما تشهده المنطقة العربية والإسلامية من عنف هنا وهناك، وبالطبع

من زاوية الأسباب والدوافع لا بد من العودة إلى التصنيفات التي أشرنا إليها آنفاً، ولنبدأ بالعنف الموجه ضد الاحتلال.

العنف الموجه ضد المحتلين:

ما من شك أن احتلال بلد أو فئة ما لبلد من البلدان يشكل سبباً كافياً لاندلاع المقاومة أو العنف، بصرف النظر عما إذا كان لذلك العنف مدد خارجي أم لا، وإن تطلب تواصل الثورة وانتصارها دعماً خارجياً من دول أو جماعات أو شعوب.

وما يزيد في حتمية اندلاع هذا اللون من العنف هو أن جميع الشرائع الدولية والدينية والإنسانية ما تزال على تأييدها له بوصفه مقاومة مشروعة تستحق التأييد. وفي العموم فإن ممارسات ذلك الاحتلال هي التي تتكفل في غالب الأحيان بتصعيد المقاومة ضده، لكن وجود المحتل يبقى سبباً كافياً للمقاومة من قبل الشعب المحتل.

تنهض الحالة الفلسطينية كشاهد تاريخي على ممارسات الاحتلال وعلى مشروعية النضال ضده، لكنها أيضاً شاهد على التباس المفاهيم في أبعادها الدولية بعد حصول المحتلين على شرعية دولية لوجودهم ولكثير من جرائمهم، وفي العموم فإن شواهد القتال ضد المحتلين في الحالة العربية والإسلامية كانت وما تزال كبيرة، آخرها النموذج الأفغاني والنموذج العراقي، وقبلهما النموذج الأفغاني ضد الاحتلال السوفياتي، كما يمكن الإشارة هنا إلى عشرات المقاومات ضد الاحتلال عالمياً، من حرب الاستقلال الأمريكية إلى المقاومات الأوروبية ضد الاحتلال النازي إلى المقاومة الفيتنامية، ناهيك عن التجربة الجزائرية وعشرات التجارب ضد الاستعمار في البلاد العربية والإسلامية.

من المؤكد أن أخطاءً كثيرة يمكن أن تتوفر في سياق الحرب على الاحتلال، كما يمكن أن تقع الكثير من المظالم، فضلاً عن الخلاف حول ما يجوز وما لا يجوز، وهو ما ينطبق على استهداف المتعاونين مع الاحتلال الذي يختلط فيه الحق بالباطل، نظراً لاختلاف الاجتهادات حول ماهية ذلك التعاون وحدوده.

العنف الموجه ضد الدولة أو السلطة السياسية:

كثيرة هي العوامل السياسية التي يمكنها أن تفجر عنفاً من هذا اللون بصرف النظر عن جدواه من الناحية السياسية أو قدرته على تحقيق المصالح العامة للأمة، تلك التي جعل منها الإمام ابن القيم مناط الحكم في مجمل القضايا السياسية، معتبراً أن شرع الله يكون حيثما تكون مصلحة المسلمين، كما في «إعلام الموقعين»، مع التذكير بأن تقدير المصلحة سيختلف بالضرورة بين عالم وآخر، وبين سياسي وآخر.

هناك جملة من المعطيات ذات الصلة بالسياسة توفرت خلال العقود الأخيرة وأدت إلى جملة من أحداث العنف في الساحات العربية والإسلامية، منها:

– هناك ابتداءً معطىً بالغ الأهمية لم يظهر في واقع الحال إلا في القرنين الماضيين، أعني ما يتعلق باستلهام الدولة العربية والإسلامية لنموذج الدولة الحديثة في الغرب، مرتبطاً بمسار العلمنة القسرية لها ولحراك المجتمع الاجتماعي والاقتصادي.

والحال أن أمراً كهذا لم يكن متوفراً طوال قرون، أعني تغييب المرجعية الإسلامية للدولة والمجتمع، على رغم أن فساد بعض الحكام وظلمهم ليس جديداً، إذ توفر في أغلب الحقب الإسلامية، من دون أن ينطوي على استبعاد للمرجعية الإسلامية. أما في القرنين الماضيين فقد وقع ذلك بالفعل، وجرى استبعاد المرجعية الإسلامية وإحلال مرجعيات علمانية شرقية وغربية مكانها، الأمر الذي أحدث فصاماً في

الواقع السياسي والاجتماعي، وأدى بالضرورة إلى بروز تيارات وحركات تنادي بإعادة المرجعية الإسلامية، وعلى إيقاعها برز مصطلح «الدولة الإسلامية»، ومصطلح «تطبيق الشريعة الإسلامية»، ومسائل من نوع «تكفير الحكام» و«جاهلية المجتمعات»، إلى غير ذلك من المصطلحات التي تشير في مجملها إلى وضع خاطىء لا بد من تصحيحه، بصرف النظر عن الطريقة أو الوسيلة التي سيتم ذلك من خلالها.

والجدير بالذكر أن النخب الإسلامية، بل حتى عوام المسلمين قد أدركوا حقيقة أن تغييب الدين من حياة المسلمين كان في شق منه تعبيراً عن هزيمتهم أمام الغرب وقبول بإملاءاته فيما يتعلق بالبعد الذي يمنح الأمة قوتها وحضورها، وقدر ما من وحدتها، وهو الإسلام. بل إن قناعات واسعة كانت وما تزال تتوفر، عنوانها: أن أي نظام يميل إلى تطبيق الدين سيتعرض إلى أشكال كثيرة من العقوبات.

– تبعاً لهذه القضية البالغة الأهمية من الناحية السياسية، ولأجل أن تترسخ في واقع المسلمين فقد جرى استبدال المرجعيات السياسية والاجتماعية بأخرى من لون مختلف، وهو بعد له حضوره في المسألة التي نحن بصددها، وإن كان ذا صلة بمحور آخر من محاور هذه المعالجة لقضية العنف والتطرف.

لقد جرى استبدال النخبة الإسلامية ممثلة في طبقة العلماء في الأمة بنخب علمانية حديثة من حزبيين وسياسيين ومثقفين، وحين استعادت الأمة بعضاً من صلتها بالدين كانت مرجعية العلماء قد تراجعت، الأمر الذي جعل تفسير الدين متاحاً بين يدي أناس ليس لهم حظ كبير من العلم والفهم، وبرزت مرجعيات مختلفة تتحدث باسم الدين، بعضها من الشبان الصغار، لاسيما بعد تغييب المذاهب وشيوع

مقولة الكتاب والسـنة كمصدر للفهم والتشريع يمكن لأي أحد أن ينهل منهما بشكل مباشر.

– هناك البعد المتعلق بسلوك الدولة الحديثة في طبعتها العربية والإسلامية، فهي من جانب كانت تتمسك بمرجعية خارجية لسلوكها السياسي، أكانت المرجعية شرقية أيام الحرب الباردة، أم غربية قديماً وحديثاً، وهذا البعد يوفر للبعض ابتداءً القدرة على التشكيك بولائها لمصالح الأمة وهويتها ودينها، لكنه يدفعها من زاوية أخرى في اتجاه سلوك سلطوي يترجم احتكار الدولة الحديثة للعنف على نحو بالغ الفجاجة في كثير من الأحيان، ما يحوّل النخب الحاكمة إلى أدوات للقمع حفاظاً على مكاسبها المهددة بأصوات تملك، إلى جانب تصدرها للمعركة مع القمع والفساد، بعداً شرعياً يتعلق بطرح الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية بين جماهير تنحاز إلى دينها من دون كثير تردد في أغلب الأحيان.

– من هنا كانت النخب الحاكمة في معظم الدول العربية والإسلامية حاسمة في وضع ملف الحركات الإسلامية، أو الحراك المنتمي إلى هذا البعد ضمن اختصاص الدوائر الأمنية حتى لو حصر نشاطه ضمن إطار من العمل السلمي والإصلاحي.

لقد حسمت النخب الحاكمة موقفها حيال الحركات الإسلامية وجميع المطالبين بتحكيم الشريعة أو استعادة النموذج الإسلامي، بصرف النظر عن منهجهم، أكان عنيفاً أم سلمياً، حيث أحيل الملف إلى الأجهزة الأمنية، الأمر الذي أفرز مصائب كبيرة في أكثر من بلد عربي وإسلامي، كما في بعض البلاد التي انتهت تجربة العنف فيها بالمراجعات، مع العلم أن ذلك لا يعني حسم الموقف نهائياً والحيلولة دون عودته من جديد، لأن من استندوا إلى الكتاب والسنة في تبريرهم للعنف هم ذاتهم الذين

رفضوه بعد ذلك مستندين إلى ذات المرجعية، وليس غريباً أن يقتنع آخرون بذات المبررات القديمة حين تتوفر أجواء مساندة للعنف قد لا تتوفر الآن.

عنف الدولة والسجون:

والحال أن عنف الدولة بتجلياته المختلفة كان وما يزال عنصراً فاعلاً في صناعة العنف المقابل في العالم العربي، وهو عنف متعدد الأشكال، يأتي في مقدمته عنف القمع والسجون وحصار الحريات على مختلف الأصعدة.

ففي السجون نشأت أولى خلايا التكفير والعنف، ومنه تخرجت مجموعاته الأولى، ومطلع الثمانينيات تكرر المشهد الذي حوّل الجماعة الإسلامية من تنظيم دعوي إلى جماعة مسلحة، لاسيما بعد أن أخذ عنف السجون والتعذيب تجليات بالغة البشاعة في كثير من الأحيان. وعندما أضيف قمع الحرية ومصادرة حق الدعوة إلى السجون وما يمارس داخلها من تعذيب، فقد وصل الشبان الإسلاميين إلى قناعة مفادها أن من يفعلون ذلك لا يمكن أن يكونوا مسلمين، وليس ثمة مشكلة بعد ذلك في قتالهم وقتلهم. وقد ذهب كثير من المراقبين إلى أن عقلية الثأر قد حكمت فصولاً من المواجهات بين الأمن والجماعات الإسلامية.

حتى حين فُتحت آفاق العملية السياسية في بعض البلاد العربية والإسلامية ذهب كثيرون ممن سبق أن اتهموا بأعمال عنف في اتجاه العملية السياسية، وخاض بعضهم الانتخابات البلدية والنيابية، لكن الموقف ما لبث أن انقلب رأساً على عقب، الأمر الذي دفع كثيراً منهم إلى الجبال يقاتلون الدولة، وحين بدأت ردود الدولة ومليشياتها تأخذ طابعاً أكثر عنفاً، كانت الردود المقابلة تزداد جنوناً لتصل حد قتل أهالي الشرطة وموظفي الدولة، وهكذا كان الدم يغذي الدم في متوالية بالغة

البؤس والبشاعة.

في المقابل يمكن الحديث عن نماذج من الحوار الإيجابي بين بعض من تورطوا في أعمال عنف هنا أوهناك، ثم جرى الحوار معهم من قبل العلماء، فكان أن عادوا عما كانوا يفعلون وتراجعوا عن طروحاتهم، على رغم أن الأجواء السياسية العامة لم تكن على ما يرام، لكنهم اقتنعوا أن مسار العنف الداخلي لا يخدم برنامج المواجهة مع العدو الذي خرجوا يستهدفونه، من دون أن يعني ذلك النجاح في إقناعهم بأن حاكمهم هو ولي الأمر الذي له حق السمع والطاعة؛ لأن مثل هذه القناعة لم تتوفر في كثير من الأحيان مع سياسيين كثيرين لا يتبنون العنف، بل يشاركون في البرلمانات، وكل ما هنالك أنهم يفعلون ذلك لأنه المسار المتاح، وربما الأفضل في ظل الظروف الموضوعية القائمة.

إن مصادرة الحريات واعتماد لغة العنف مع المجتمع، بل حتى مع الجماعات الإسلامية أو المطالبين بإعادة الاعتبار للدين في حياة الدولة والمجتمع هي وصفة خالصة لانفجار العنف، في مقابل أجواء من الحرية والعمل الإيجابي الذي يستهلك طاقات الأجيال الشابة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن جهود الإسلاميين المعتدلين كثيراً ما حالت دون انفجار العنف رغم توفر أجوائه في أكثر من بلد عربي.

– يحيلنا هذا إلى مجمل السياسات والأوضاع الداخلية التي تعزز مسار العنف بعيداً عن مسألة الفتاوى وتوفرها، ذلك أن القمع والفساد بكل أشكاله السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية، إلى جانب البعد السالف الذكر المتعلق بتغييب الدين كمرجعية للدولة والمجتمع، رغم النص على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، فضلاً عن الحرب على المظاهر الدينية، مع تشجيع المظاهر المعادية للدين على مختلف

الأصعدة، كل ذلك ساهم في توفير المناخات المفضية إلى العنف، أو الأرضية الشعبية التي تجعله مقبولاً، أقله في البداية.

وفي العموم، فإن النجاح في الحد من دوائر العنف الناتجة عن الظروف الآنفة الذكر لا يمكن أن يتم من دون غياب الفضاء الشعبي الذي يحتضنه ويؤيده، الأمر الذي يحدث حين يغدو لوناً من العنف العبثي الذي يضر المجتمع ولا يحدث أي تغيير إيجابي في مساراته السياسية، بل ربما ساهم في تعزيز القبضة الأمنية بحجة مكافحة الإرهاب.

قد يكون من المناسب القول هنا: إن هزيمة العنف في بعض البلدان لم تكن بسبب السطوة الأمنية، على أهمية ذلك، بل جاءت إثر اليأس الشعبي من مساره، ومن ثم الانقلاب ضده، لاسيما بعد أن ألحق أسوأ الأضرار بمصالح الناس، ولم يعد يملك أفقاً للتغيير، مع العلم أن استمراره على نحو محدود ولكن بالغ الضرر كان ممكناً بشكل من الأشكال، لكن العنف بمعناه الذي يهدد الدولة لم يعد وارداً بعد أن انتهى الفضاء الشعبي لصالح اعتباره نوعاً من العبث أو الإضرار بمصالح المسلمين. وما من شك أن هذه الأجواء هي التي ساهمت في دفع قيادات الجماعة الإسلامية نحو إجراء المراجعات.

– من المؤكد أن الانسداد السياسي يشكل المناخ الأفضل لانفجار العنف، لاسيما حين يتزامن مع القمع والفساد والتراجع الاقتصادي كنتاج للفساد، ونعني بالانسداد السياسي عدم توفر منابر للحراك السياسي والتعبير الحر عن الأفكار والبرامج من خلال الأحزاب والبرلمان والصحافة ومؤسسات المجتمع المدني، بما يسمح بتفريغ طاقات النخب السياسية والفعاليات الشعبية، كما يسمح للجماهير بالتعبير عن آرائها ومواقفها خلافاً لحالة الانسداد التي تفسح المجال أمام الاحتقان والمزيد من

الاحتقان وصولاً إلى انفجار العنف بأشكال متعددة.

– في أكثر من بلد عربي واجهت الأنظمة الحراك الشعبي بإفساح المجال أمام ديمقراطية ولو مشوهة، إلا أن ذلك لم يحل دون قدرتها على امتصاص الغضب العام بشكل من الأشكال، وإن تم ذلك على نحو مؤقت قد ينذر بانفجارات شعبية إذا ما تعززت مسارات الفساد والقمع وتغييب الدين أو محاربة مظاهره مع قدر واضح من التبعية للغرب وأعداء الأمة.

قد يضاف إلى ذلك كله أسباب أخرى، ربما كانت ذات صلة بالعنف الخارجي أيضاً، من بينها:

– سياسة التنازلات والتراجعات في القضية الفلسطينية، التي تنتهجها بعض الأنظمة العربية، ومساهمة الغرب في تعميقها.

– ما يترتب على ضعف الدولة وعجزها أمام الضغوط الخارجية من ذهاب لهيبتها وتجريئ للناس عليها وعلى انتهاك سيادتها، ليس دعاة العنف فحسب، بل حتى دعاة الاستسلام التام للأجندة الخارجية مثل المنظمات غير الحكومية وبعض الرموز ذوي العلاقة الخاصة بالغرب.

– وقوع العدوان على الأمة من دون مواقف قوية من الدول تنفس الغضب الشعبي المتراكم.

إن الذي لا شك فيه هو أن وعي الجماهير العربية والإسلامية بواقعها، بحقوقها، قد أخذ يتصاعد يوماً إثر آخر، ففي ظل ثورة الإعلام والاتصال واتساع دوائر التعليم لم يعد بوسع النخب الحاكمة أن تبيع على الناس الوهم، إذ يخضع سلوكها السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمبضع التشريح اليومي؛ ليس في المنتديات

والصحف ووسائل الإعلام فحسب، بل حتى في البيوت وغرف النوم، وصار بوسع أي إنسان أن يتحدث عن الثروات والبيع والشراء، بل صار بوسع حتى السجناء السياسيين أن يتواصلوا مع الناس في الخارج عبر الهواتف النقالة، بل أن يتصلوا بالفضائيات أيضاً.

كل ذلك يشكل أرضية واسعة لاتساع دوائر المعارضة للفساد والقمع، وفي حال ردت الأنظمة على ذلك بالمزيد من القمع فإن ظهور أناس يؤمنون بمسار العنف في التغيير يبقى كامناً، أكان في سياق الرد على الأنظمة وممارساتها، أم في سياق الرد على الإذلال الغربي، الذي يحمله الناس جزءاً من مسؤولية حماية أوضاعهم الفاسدة.

ربما قيل: إن الوعي الآخذ في الاتساع ما زال يشير إلى مزيد من ترسيخ ثقافة الديمقراطية ونبذ العنف حتى لو جاء رداً على مظالم واضحة، وهو كلام صحيح إلى حد ما، لكن الموقف قد يتغير لاحقاً في حال استمرت المراوحة السياسية وتأكدت الجماهير من أن المسارات الديمقراطية المشوهة لم تقدم لها شيئاً على صعيد اقترابها أكثر من هويتها ودينها، وعلى صعيد محاربة الفساد والقمع وتعزيز المشاركة السياسية الحقيقية.

الأبعاد السياسية للعنف الخارجي:

من المفيد ابتداءً القول: إن ربط العنف الموجه للخارج، أكان في عقر داره، وبصرف النظر عن الأهداف، أم في مواقع أخرى، بما في ذلك داخل الدول العربية والإسلامية، هو ربط ضروري حتى لو انطوى النوع الأخير على علاقة

ملتبسة مع الأنظمة الحاكمة، لأن أصل الاستهداف بالنسبة للمنفذين كان موجهاً للأعداء.

لهذا اللون من العنف أرضية مهمة، تتمثل فيما تختزنه الأمة من إرث ضخم من المظالم الغربية في حق المسلمين، وهو إرث بدأ الوعي بحقيقته يتصاعد مع اتساع دوائر التعليم وشيوع العمل الحزبي والحركي الإسلامي، إلى جانب الثورة الإعلامية بتجلياتها الحديثة المعروفة.

واللافت في هذه المرحلة أن النخبة العربية، وكذلك الجماهير، لم تعد تقصر هجاءها على الأنظمة التي تعيش في ظلها، بل مدت مواقفها الناقدة نحو القوى الاستعمارية الغربية التي توفر الغطاء لتلك الأنظمة الفاسدة، حيث تعمل على ابتزازها كي تواصل فسادها وصدامها مع وعي الجماهير وهويتها ومصالحها، في ذات الوقت الذي تضغط فيه عليها من أجل تأمين مصالح الغرب.

هكذا بدا المواطن العربي والمسلم واعياً بحقيقة الصلة الاستعمارية البشعة بين سلوك أنظمته وإرادة مرجعيتها الغربية، وهي صلة تقوم على التبعية والمحافظة على مصالح الغرب الذي يريد إبقاء الدول العربية عاجزة أمام الدولة العبرية، بل ومتنازلة ومتراجعة، إلى جانب إبقائها سوقاً للاستهلاك ومصدراً للمواد الخام، الأمر الذي يحتم صداماً بين تلك الأنظمة وجماهيرها، نظراً للرفض الطبيعي من طرف الجماهير وقواها الحية لهذا النمط المجحف من العلاقة.

حين تكون العلاقة بين الأنظمة العربية ومرجعياتها الغربية على هذا النحو، فإن ذلك يفرض صداماً ما مع الهوية الجامعة للأمة، والوحيدة القادرة على توحيدها وجعلها رقماً قادراً على الرفض والمقاومة والتوحد.. وبذلك تصبح الدعوات

الوحـدوية في الأمـة مستهدفة بكـل أشـكال الاستهداف، بصـرف النظـر عـن هوية أصحابها.

هـو إذن نمـط علاقة يصطدم بوعي الأمة، لاسيما حين يوفر الحماية لأنظمة تقمـع الإنسـان وتمـارس الفسـاد والإفسـاد ولا تأخـذ مصـالح شعوبـها وأمتهـا في الاعتبار.

لقد مارس الغرب عملية تفتيت وتجزئة للمنطقة لا هدف لها سوى وضع الأمة في سجن الضعف والتبعية والحيلولة دون تقدمها من جديد، كما حارب أية دعوات أو مشاريع للوحدة والتعاون، إلى جانب حربه على أية محاولة لامتلاك القوة القادرة على مواجهة العدو.

ليس هذه محاضرة في طبيعة العلاقة بين الغرب الاستعماري والأمة منذ سايكس بيكو، أو قبل ذلك، ولغاية الآن، ولكنها محاولة للقول: إننا أمام معادلة بائسة، بدا الإنسان العربي أكثر وعياً بها خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بعد أن زالت الغشاوة، وانتهت مقولة مواجهة الشيوعية المعادية للإسلام.

انقلاب العلاقة بين القوى الإسلامية والولايات المتحدة:

من المعالم المهمة لهذه المرحلة، التي ساهمت في تشكيل موجة العداء للولايات المتحدة بشكل خاص والغرب بشكل عام، ووفرت أجواء مناسبة لاندلا ع العنف، ما يتعلق بانقلاب معادلة العلاقة بين الولايات المتحدة وما يمكن أن نسميه الظاهرة الإسلامية، التي تتشكل من الحركات الإسلامية والقوى والتجمعات التي تدعو إلى إعادة الاعتبار للمرجعية الإسلامية في حياة الدولة والمجتمع.

لا خلاف على أن نشوء الحركات الإسلامية قد جاء رداً على الهجمة الاستعمارية وضرب دولة الخلافة وتغييب المرجعية الإسلامية في إدارة الدولة والمجتمع، ومحاولة لإعادة الاعتبار لتلك المرجعية، بصرف النظر عن الطريقة التي اعتمدت لتحقيق ذلك الهدف.

ومع أن رفع شعار الدين والدولة قد فهم منه النزوع إلى السلطة، إلا أن أحداً داخل المعادلة الإسلامية لم يرفض مبدأ أن تقوم السلطة السياسية بالتقدم نحو الهدف المذكور، الأمر الذي لم يكن متاحاً، سواءً أكان بسبب نوع النخبة السياسية الحاكمة وقناعاتها، أم بسبب الضغوط الخارجية القوية، والتي لم تكن لتقبل العودة إلى ذلك المربع القديم بما ينطوي عليه من مخاطر الوحدة والقوة. وإذا ما فكر أحد في ذلك فإن يد الغرب الطويلة ستجعل حياة مشروعه مستحيلة. ونتذكر هنا أن الدولة القُطْرية الناتجة عن حقبة ما بعد الاستعمار وسايكس بيكو قد أصبحت أضعف من أن تتحدى سطوة الخارج وتلاعبه بأوضاعها الداخلية، بل والتدخل في شؤونها الداخلية وفي علاقاتها الخارجية أيضاً، علماً أنها حاولت ذلك بأقدار متفاوتة من النجاح والفشل، ما يحتمل أن يتكرر في ظروف عالمية أخرى أو مع نهوض شعبي داخلي، أي أن تستعيد قدراً من قوتها وتضامنها إذ نجت من التجزئة الداخلية.

ظل الحال على هذا المنوال زمناً طويلاً وقعت خلاله عملية تغييب واسعة للإسلام من حياة الدولة والمجتمع.

هنا قررت الإمبراطورية الجديدة أن الإسلام هو أحد أسلحتها في مواجهة المد الشيوعي في هذه المنطقة الحساسة من العالم، فقامت بتشجيع استخدامه من خلال الأنظمة المنحازة للمعسكر الغربي، والتي كانت توصف في أوساط اليسار بـ «الأنظمة

الرجعية».

العاملون للإسلام لم يكونوا يجهلون هذه المعادلة، معادلة التقاطع موضوعياً مع بعض الأنظمة المنحازة للغرب في خوض المواجهة مع المد الشيوعي وليس لصالح الأمريكان.

هذا الإدراك لم يكن ليحول دون تعاون الظاهرة الإسلامية بحركاتها وجمعياتها وعلمائها ومفكريها المستقلين مع الأنظمة الرافضة للمد الشيوعي، لاسيما بسبب ما عانوه من مطاردة الأنظمة «التقدمية» لهم وحاجة بعضهم إلى المنفى أو الملجأ، علماً أن الطرف الآخر، القومي واليساري، كان قد سد الأبواب تماماً في وجه التعاون مع القوى الإسلامية، ولم يلحظ ما بينه وبينها من قواسم مشتركة في ملفات الاستقلال والتحرر والوحدة ومقاومة الصهيونية والهيمنة الغربية.

وفي العموم، فهو نمط من التفكير لدى القوى الإسلامية لم يكن لأحد أن يشكك في مشروعيته، بصرف النظر عن صوابه من الناحية السياسية، فالشيوعية كانت تمثل خطراً أيديولوجياً، فيما كان الإسلاميون يجاهدون من أجل إعادة الاعتبار للدين في حياة الناس. مع ضرورة الإشارة هنا إلى أن العاملين للإسلام لم يكونوا على توافق مع الأمريكان، بل كانوا على الدوام ضد نمط الحضارة الغربية، وضد الروح الاستعمارية في سلوك الولايات المتحدة والغرب، وضد مواقفها من فلسطين ودعمها للعدو الصهيوني من دون أن يحول ذلك دون التقاطع موضوعياً مع المعركة ضد الشيوعية والاشتراكية.

خلال الخمسينيات والستينيات حافظ المد اليساري والقومي اليساري أو الاشتراكي على حضور كبير، فيما جاء العدوان الإسرائيلي على مصر في حزيران

1967م بمثابة ضربة قوية لذلك المد، الذي أخذ يتراجع على نحو مضطرد خلال السبعينيات، وحدوث التغيير في مصر، فيما حال بروز المقاومة الفلسطينية دون ملاحظة ذلك، إلى أن بدأ أفوله عملياً خلال الثمانينيات.

كانت الصحوة الإسلامية هي الحصان الجامح، الذي اجتاح المنطقة، فكان أن تقدم الإسلاميون مع نهاية الثمانينيات في أكثر من بلد على نحو قوي واقتربوا حثيثاً من السلطة. ففي السودان أعلن عن قيام نظام إسلامي إثر انقلاب الإنقاذ 1989م، إلى جانب فوز جبهة الإنقاذ في انتخابات الجزائر. وفي فلسطين كان اندلاع الانتفاضة وصعود المقاومة الإسلامية بقيادة «حماس» وفاعليتها في ميدان الجهاد ضد الدولة العبرية التي تشكل العصب الحساس للمصالح الأمريكية في المنطقة.

بعد انتهاء معركة أفغانستان ومن ثم حرب الخليج تأكد الأمريكان من أن الظاهرة الإسلامية لم تستنفذ أغراضها في مواجهة الشيوعية وحسب، بل تحولت إلى الخصم الرئيس للسياسات والمصالح الأمريكية في المنطقة، ولا بد بناء على ذلك، من إعادة النظر في طرائق التعامل معها.

عند هذه المرحلة بدا واضحاً أن الولايات المتحدة قد اتخذت قراراً بإطلاق عملية تحجيم للظاهرة الإسلامية، تبدأ عبر بث جحافل من المخبرين باسم صحفيين وخبراء وكتاب يستطلعون عوامل قوتها وضعفها لتقديم الاستشارات حول أفضل السبل لمواجهتها. ولعلنا نشير هنا إلى موجة واسعة من الدراسات والكتب التي ظهرت خلال نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات، من تلك التي تعالج الظاهرة بكل تحولاتها.

من المؤكد أن الدول العربية والإسلامية، أو معظمها في أقل تقدير، قد انسجمت تمام الانسجام مع التحول الجديد، وبدأت سياسة تجفيف الينابيع للظاهرة (بحسب

التعبير الرسمي) باستهداف مبرمج لنقاط التقائها مع الشارع الشعبي، إلى جانب توسيع دائرة المحاصرة للشق المعتدل منها.

هي إذاً «حرب باردة» كانت تخوضها الولايات المتحدة ضد الظاهرة الإسلامية فيما كان العديد من الخبراء يبشرونها بنجاح مضطرد، وصدرت عدة دراسات حول المعاهد الدينية وتأثيراتها على الجماهير في المنطقة، حيث طالبت بالتخلص التدريجي منها. ونتذكر كيف افتخر زعيم إحدى الدول العربية التي أغلقت تلك المعاهد بالتخلص منها قبل ذلك التاريخ، معتبراً أنه جنب بلاده بذلك ضربة أمريكية!!

قد يرى بعضهم أن الحرب الأمريكية «الباردة» ضد الظاهرة الإسلامية لم تكن حرباً على الإسلام بل على الحركات الإسلامية أو ما يعرف بحركات الإسلام السياسي، ولكن الحال لم يكن كذلك، فالحرب المذكورة كانت تتقدم خطوات واضحة متخذة من نظرية «المستنقع والبعوض» الإسرائيلية منهاجاً لها، وتتلخص تلك النظرية في القول: إنك لا تستطيع محاربة البعوض بشكل جزئي أو منفرد، ولا بد من أجل تحقيق الهدف من تجفيف المستنقع. وإذا كان البعوض هو الإرهاب فإن المستنقع هو الإسلام ذاته ومظاهر التدين في المجتمع والحركات الإسلامية المعتدلة. فما دام ثمة حضور للدين في نشاطات الدولة والمجتمع، فإن التدين سيزداد، ما يمنح القوة للحركات الإسلامية المسيسة عموماً والعنيفة بحسب الظروف الموضوعية المحيطة.

هكذا انقلبت الولايات المتحدة على الظاهرة الإسلامية برمتها، في ذات الوقت الذي لم يعد ثمة مد شيوعي تخشاه تلك الظاهرة ويستغرق جهدها، فضلاً عن مجيء ذلك في ظل استقبال حافل للإسلام في الشارع العربي والإسلامي، وهو استقبال

جعل عنوان الجهد الأمريكي هو الحيلولة دون تحويله إلى نجاحات سياسية في أي بلد، ودعم سياسة مواجهته ولو بالقوة، كما وقع في عدة بلدان عربية معروفة؛ مع الإشارة هنا إلى تزامن ذلك مع صعود كبير للنفوذ الصهيوني في القرار السياسي الأمريكي.

- قضية فلسطين كشاهد على الظلم:

من المؤكد أن للقضية الفلسطينية خصوصيتها في الوعي العربي والإسلامي، ليس لقداسة فلسطين وقدسها وأقصاها فحسب، وإنما لوضوح الظلم وشراسته في تفاصيلها الماضية والحاضرة، الأمر الذي أخذ يتضح مع اتساع نطاق الوعي وثورة الإعلام التي حملت انتفاضتها الأولى التي اندلعت نهاية العام 1987م إلى بيوت المسلمين بالأخبار وبعض الصور، فيما حملت انتفاضتها الثانية (انتفاضة الأقصى)؛ بدمها وشهدائها ومعاناتها، عبر الصوت والصورة، وبشكل مباشر في كثير من الأحيان، وكل ذلك في ظل انحياز أمريكي، وبدرجة أقل غربي رسمي.

السيطرة الصهيونية على القرار السياسي الأمريكي:

من المؤكد أن التحولات التي كانت تجري داخل الولايات المتحدة قد ساهمت في تعميق سياستها الإمبريالية المعادية للعرب والمسلمين، وفيما نعلم أن النفوذ الصهيوني قد أخذ يتعاظم في الولايات المتحدة منذ السبعينيات، إلا أن ولاية «بيل كلينتون» الأولى عام 92، ومن ثم الثانية بدرجة أوضح قد شهدت تصاعداً رهيباً في مستوى ذلك النفوذ ومستواه وصل حدود السيطرة على ملف السياسة الخارجية، وبخاصة الشرق أوسطية منها، الأمر الذي ترجم في مسار «أوسلو» على وجه التحديد وصولاً إلى مفاوضات «كامب ديفيد»، تموز 2000م، إلى جانب الحصار

الجـائر علـى العـراق، وعمـوم المواقـف المتعلقـة بالشـأن العراقـي، وإن أصـر الـرئيس الأمريكي على المماطلة في تنفيذ المطالب الصـهيونية باحتلال العراق. لكن الموقف ما لبث أن ازداد سوءاً مع فوز «جورج بوش» الابن بالرئاسة عام 2000م، حيث سيطرت مجموعة المحافظين الجدد، الذين يتزعمهم الصهاينة، على القرار السياسي الداخلي والخارجي، وهي التي كانت أنشأت ما عرف بتجمع «قرن إمبراطوري جديد» في العام 98 بعد أن أدركت فشل مسار «أوسلو» في تحقيق المطلوب صهيونياً من تسوية «أوسلو». وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى ما بات يعرف بدراسة «هارفارد» التي نشرت مطلع عام 2006م بقلم الأكاديميان المعروفان «جون ميرزهايمر وستيفن والت»، والتي أكدت عمق سيطرة اللوبي الإسرائيلي على السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، ووقوف الصهاينة خلف حرب العراق وصولاً إلى جعل استهداف الملف النووي الإيراني أولوية أمريكية.

الموقف الغربي إذ ينحاز إلى الولايات المتحدة:

لم يحدث منذ عقود أن تماهى الموقف الغربي في الموقف الأمريكي حيال الملفات الحساسة في المنطقة كما وقع خلال العام الثاني للحرب على العراق وما بعده، ولم يتوقف الأمر عند جملة مواقف حساسة وذات دلالة مثل قضية الحجاب في فرنسا والرسوم المسيئة للنبي مُحَمَّد، عليه الصلاة والسلام، والدفاع الغربي عنها، بل تجاوزها إلى ما هو أهم ممثلاً في الموقف من القضية العراقية والفلسطينية، وقد أدى ذلك إلى شعور عام في أوساط المسلمين يقول: إن الغرب موحد ضدنا، وإن بقي التركيز على أمريكا والصهيونية.

يشار هنا إلى أن الموقف الغربي شبه الموحد من قضايا العرب والمسلمين ربما كان في

جانب منه ذا صلة بشعور الغرب بمخاطر صحوة المسلمين وإرادتهم التحرر من الهيمنة الغربية أو الإمبريالية الغربية بتعبير أدق.

ما ينبغي أن نذكّر به هنا هو أن هذا المستوى من الكراهية للغرب، وبخاصة للولايات المتحدة، قد راح يغذي آليات التحريض على العنف في ظل أجواء من الصحوة الإسلامية وانتشار مفاهيم الجهاد والتضحية وثقافة المقاومة في أوساط الشبان المسلمين، إلى جانب ثورة إعلامية تعزز الروح الجمعية للأمة.. وحين يفجر شبان في عمر الورود في تركيا وفي لندن أنفسهم، فإن من العبث الحديث عن مجرد أفكار، بدليل أن دوائر بريطانية عديدة قد أكدت ربط تفجيرات لندن بالسياسات البريطانية في الشرق الأوسط. وبالمناسبة فهذه الأجواء لا تقتصر على الصحوة الإسلامية، وإنما تشمل أيضاً أعداداً كبيرة من القوميين واليساريين والنخب العلمانية غير المرتبطة بالأجندة الأمريكية، إذ أن أجواء هذه القوى مشحونة ضد السياسات الأمريكية وضرورة مقاومتها وممانعتها.

الهجمة على ثقافة المقاومة والجهاد:

ما ينبغي الالتفات إليه في سياق الحديث عن مسألة العنف والتطرف هو أن هجمة لا تخفى على العين ما زالت تشن على ثقافة المقاومة والجهاد في الأمة، تحت طائلة العنف والإرهاب، وهي هجمة لا تفرق بين عنف مشروع وآخر غير مشروع، وقد بحت أصوات المخلصين في الحديث حول ضرورة التفريق بين العنف الأعمى وبين مقاومة الاحتلال المشروعة، إلا أن ذلك لم يجد آذاناً صاغية، بل لقد تحولت كل أشكال الصدقات ولجان الزكاة والمؤسسات الخيرية إلى عنوان اتهام بوصفها تدعم الإرهاب. وبذلك تم تعويم الإرهاب ومساندته ليشمل المقاومة

المشروعة أيضاً.

ما ينبغي أن يقال في هذا السياق هو: إن هذه الهجمة على ثقافة المقاومة والجهاد والاستشهاد إنما تستبطن وضع الأمة في إطار من العجز عن رد العدوان، أي عدوان، لاسيما في هذه المرحلة الحساسة من تاريخها، وما من شك أن انتفاضة الأقصى قد ساهمت في تسعير هذه الهجمة عندما وضعت الدولة العبرية تحت وطأة تهديد وجودي، أو سياسي واجتماعي واقتصادي غير مسبوق في تاريخها، وقد ترسخ الموقف بتعاظم تعاطف الرأي العام العالمي، لاسيما الأوروبي مع الشعب الفلسطيني، واعتبار الدولة الإسرائيلية أخطر دولة على السلم والأمن العالميين، تليها الولايات المتحدة، كما أثبت استطلاع الاتحاد الأوروبي عام 2002م، الأمر الذي كانت له أصداؤه القاسية على جميع اليهود في العالم، ما دفعه إلى مركز الاهتمام في أروقة القرار السياسي في الولايات المتحدة وفي كثير من الدول الأوروبية، وكما على حكومة «شارون» نفسها.

الذي لا شك فيه أن فلسطين، لاسيما خلال أعوام انتفاضة الأقصى، قد ساهمت في تشكيل ثقافة الجهاد والاستشهاد في الأمة، وقد حدث ذلك لجملة من الأسباب **أولاها** ما تعنيه فلسطين بالنسبة للعرب والمسلمين من مكانة روحية؛ **وثانيها** ما يتعلق بمشروعية المقاومة على أرضها وحسمها من الناحية الشرعية والسياسية، أقله بالنسبة للغالبية الساحقة من المسلمين؛ **وثالثها** ما تتركه جرائم الاحتلال واغتيالاته للقادة الكبار من آثار عميقة في نفوس مختلف فئات الأمة. أما الجانب الذي لا يقل أهمية فيتعلق بالصحوة الإسلامية العارمة في الشارع العربي والإسلامي، فضلاً عن الثورة الإعلامية التي نقلت الحدث إلى كل بيت في العالم الإسلامي.

وقد جاءت مفاجأة المقاومة العراقية التي لم يتوقعها الغزاة لتزيد في عمق الأزمة مع ثقافة المقاومة والاستشهاد في الأمة، إذ تمكنت تلك المقاومة من إفشال المشروع الأمريكي في العراق، الذي كان يسن أسنانه لاستكمال حلقات السيطرة على المنطقة ووضعها تحت إمرة السيد الصهيوني بعد أن يجعل العراق عبرة لمن يعتبر. وها هي ذي الأوضاع في أفغانستان تتجه نحو مزيد من التصعيد وإضافة المزيد من التوتر حيال مسألة المقاومة وثقافتها وتأتي بمردودها المعاكس.

في ذات السياق المتعلق بالهجمة على ثقافة المقاومة يمكن القول: إن ثقافة الاستشهاد قد خصت بهجوم كبير خلال السنوات الأخيرة، لاسيما بعد أن أخذت الحيز الأكبر في الحالة الفلسطينية، ثم امتدت إلى الساحتين العراقية والأفغانية، فضلاً عن ساحات أخرى على نحو إشكالي.

ما ينبغي أن يقال ابتداءً هو: إن الهجمة على العمليات «الاستشهادية» لا صلة لها البتة بمسألة الجواز وعدم الجواز من الناحية الشرعية، ويكفي أن يروج الأمريكان والإسرائيليون لفتاوى عدم الجواز حتى يتبين العاقل أهدافها.

ما يضع العمليات «الاستشهادية» في دائرة الاستهداف في واقع الحال هو قدرتها على كسر ميزان القوى المختل مع العدو المدجج بأحدث الأسلحة، وهي حالة لم تكن حكراً على المسلمين، فحتى في هذا العصر مارس التاميل في سيرلانكا هذا الأسلوب على نطاق واسع، وإن تميز بها المسلمون في السنوات الأخيرة في ظل اتساع دائرة المد الإسلامي والقابلية العالية للتضحية في أوساط الشبان المسلمين بسبب ما واجهوه من عمليات احتلال.

إنها عنصر قوة للمسلمين يريدون نزعه منهم، أكان من خلال الإدانة الشاملة

والتجريم، أم من خلال التشكيك بها من خلال بعض العلماء قصيري النظر أو أولئك المرتبطين بأجندات رسمية واقعة تحت وطأة الضغوط الأمريكية.

ولكن ماذا عن العنف الأعمى؟

من المؤكد أن ثقافة المقاومة والجهاد والاستشهاد قد استعملت من قبل بعضهم في ســـياقات ضـارة بمشروع الأمـة في النهـوض، وهـو وضـع طبيعي في أي حـال، لكن ذلك لا ينبغي أن يؤسس لرفض شـــامل لروحية المقاومة في الأمة، فضلاً عن أن يؤدي إلى رفض شـامل للظاهرة الإسلامية بدعوى أنها تنتج الإرهاب كما هي الرؤية الإسرائيلية حول «المستنقع والبعوض»، والأصل أن يؤدي إلى البحث عن الأسباب التي تدفع نحو ذلك اللون من العنف، وبالتالي التخلص منها، إذ يجب أن يشعر المواطن العربي والمسلم أن أنظمته تتحرك قدماً في سياق رفضها للغطرسة الأمريكية والصهيونية.

أما العنف الأعمى المتعلق بالداخل ولأهداف داخلية، فلا بد من أن يصار إلى نزع أسبابه التي أشرنا إليها في مكان آخر من هذا البحث، فيما ينبغي للعلماء والحركات والنخب الإسلامية أن يساهموا في الترشيد، إذ أن توفر بعض المعضلات الداخلية لا ينبغي أن يؤسس لحالة من العنف الأعمى، ولا بد من أن يتصدر عقلاء الأمة مسار الإصلاح بصرف النظر عن حيثيات الوضع وإشكالاته.

خلاصات سريعة حول العنف بشقيه:

نعود إلى التأكيد أننا إزاء عنف محمود وآخر مرفوض، ومن الضروري التفريق بين

اللونين، كما من الضروري وضع النقاط على الحروف فيما خص الموقف العام منهما. ونحن هنا لسنا بدعاً، فما من أحد وما من دولة إلا وله أو لها موقف من عنف محمود وآخر مرفوض.

بالنسبة للعنف الأعمى الذي ضرب دولاً عربية عديدة وأهدافاً مدنية في الغرب، فإن الأمانة تقتضي القول:

إن التيارات الإسلامية المعتدلة لا تتحمل المسؤولية الكبرى عما جرى، وللأمانة فإن عقلانية التيارات الإسلامية هي التي تحول دون الكثير من الدم في الساحات العربية والإسلامية.. وفي دول عربية عديدة، ثمة استعداد وافر للعنف لدى الجماهير ودوافع كثيرة للنزول إلى الشوارع من دون تحفظ، لكن ما يحول دون ذلك هو عقلانية العلماء والحركات الإسلامية، وربما خوفها في بعض الأحيان التي يكون فيها التحرك ضرورياً في مواجهة القمع والفساد ومطاردة الدين في حياة الناس.

من هنا فإن حل هذه المعضلة لن يكون إلا عبر تعزيز المشاركة الشعبية في القرار السياسي وتوفير قدر من التعددية والتداول على السلطة. ولو سبق ذلك قدر ما من التصالح مع الشعوب واحترام هويتها ودينها مع الحفاظ على الاستقلال والممانعة والتخلص من العجز والوهن وتقديم التنازلات تلو التنازلات، لما كان منها غير القبول بالقيادات الموجودة، لأن ما يعني الناس هو النهج أكثر من الأشخاص.

في سياق المواجهة مع العنف الأعمى، لا بد من القول: إن الحركات الإسلامية والعلماء لم يقصروا في المواجهة والترشيد، حتى لو لم يفعلوا كل ما

عليهم، مع العلم أنه لولا تلك الجهود لكان الوضع في العالم العربي والإسلامي أكثر سوءاً بكثير.

وفي أي حال، فإن من العبث تصوير الوضع كما لو أن حروباً أهلية ما زالت تأكل الأخضر واليابس في العالم العربي والإسلامي، ولنتذكر أن هذا الجزء من العالم يعيش مخاضات سياسية وفكرية من الطبيعي أن تنطوي على قدر من التدافع الذي ينطوي بدوره على قدر من العنف.. وفي العالم الغربي لم تستقر الأوضاع على النحو الذي هي عليه إلا بعد حروب أهلية طويلة سقط فيها عشرات الملايين من الضحايا، بل وفي ظل غياب قوىً كبرى تهددها من الخارج وتشجع انقساماتها الداخلية أو تضرب عليها الحصار.

خلاصة القول

إنه من دون تغير السلوك الأمريكي والغربي تجاه الأمة وجماهيرها، فإن تجارب العنف ستتواصل، لاسيما في حال استمرت مأساة فلسطين واحتلال العراق، ومعهما عموم الروح الإمبريالية السائدة في نمط العلاقة الغربية مع أمتنا ومجمل شعوب العالم الثالث.

إننا أمة معتدى عليها، غير مسموح لها بالنهضة ولا بالوحدة، وغير مسموح لها بالانسجام مع دينها وهويتها، وغير مسموح لها بامتلاك القوة. مطلوب منها أن تبقى سوقاً للاستهلاك، ومصدراً للمواد الخام، وأن تتنازل عن استقلالها وحقوقها، وتقبل بالتشظي والتبعية، وهو وضع لا يمكن أن يكون مقبولاً من قبل طلائع التغيير في الأمة، ما يعني أن الرفض سيتواصل، ومعه المقاومة والممانعة إلى أن يصاغ العالم على أسس جديدة بعيدة عن استعباد طرف لطرف آخر، الأمر الذي لن يحدث من دون تغير في ميزان القوى يسمح بنشوء تعددية قطبية تسمح بدورها بعلاقات دولية متوازنة، ليس فيما خص العرب والمسلمين فحسب، بل بالنسبة للعالم أجمع، لاسيما وأن المتضررين من الاستفراد الأمريكي بالعالم ليسوا قلة بحال من الأحوال، بل هم الأغلبية على وجه هذه الأرض.